العدد (2593)
السنة العاشرة - الاحد
(16) أيلول 2012

اوراق اقتصادية

▪ باسم عبد الهادي حسن

اتجاهات الاستثمار في بغداد

يعد قانون الاستثمار النافذ رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ من الخطوات المهمة في إطار تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة لرأس المال الأجنبي ،ومنذ صدوره ونشره في الجريدة الرسمية في الشهر الأول من عام ٢٠٠٧ بدأت عملية تفعيل هذا القانون حيث كانت الخطوة الأولى في ذلك هي تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار والتي بدورها ساهمت بتشكيل هيئات الاستثمار في المحافظات وكان آخرها هيئة استثمار ديالى عام ٢٠١٠ على حسب معلوماتي.

وحسب قانون الاستثمار فان الهيئة الوطنية للاستثمار تختص بالمشاريع الإستراتيجية والتي تم تعريفها ضمن نظام الاستثمار رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ في ما تختص هيئات الاستثمار في المحافظات بالمشاريع غير الإستراتيجية كلا في محافظتها ، بالإضافة إلى ذلك تكون الهيئة الوطنية للاستثمار مسؤولة عن رسم السياسات وإعداد الخارطة الاستثمارية وتنسيق عمل الهيئات الأخرى لتحقيق التكامل في ما بينها.

في بداية الأمر كنت اعتقد أن هيئة استثمار بغداد ستكون اقل حظا من بين أخواتها من هيئات الاستثمار الأخرى وذلك بسبب قلة الأراضي المتوفرة لديها ،بالإضافة إلى التقاطع المحتمل في العمل مع جهات أخرى كأمانة بغداد والوزارات الأخرى وما ينجم عنه من صعوبات ،ولكن ما حدث نجد أن هذه الهيئة نجحت نسبيا بالمقارنة مع غيرها من الهيئات مما توفر لديها فرص اكبر في استقطاب المشاريع التي بدأنا نرى البعض منها وهي في طور التشييد وذلك بعد أن منحت الهيئة العديد من إجازات الاستثمار ،وإذا ما تجولت في الكرادة أو الحارثية أو شارع فلسطين فانك بالتأكيد ستشاهد البعض من تلك المشاريع.

بالمقابل يعيب البعض على هذه المشاريع أنها لا تخرج عن نطاق المراكز التجارية (المولات) أو القطاع السياحي والتي في الغالب تكون ذات مكاسب أو عوائد اقتصادية بسيطة ،وهم يدعون إلى إعطاء أولوية إلى القطاعات الأخرى ،مثل السكن والصحة والصناعة ،وفي الوقت الذي نؤيد ما ذهب إليه هؤلاء الإخوة الذين يدفعهم حرصهم على مستقبل العاصمة الحبيبة ومستقبل أبنائها نرى أن هذه المشاريع مهمة لبغداد كمركز سياسي وحضاري واقتصادي ،فهل يعقل أن عاصمة العراق تخلو من مركز تجاري كبير وبطراز عصري مشابه لما نجده في بعض العواصم المجاورة على اقل تقدير؟!لا سيما وان التجارة تشكل الجزء الأكبر من مكونات ميزان المدفوعات العراقي ،وهذه المراكز تمثل توجها عالميا لما يعرف بـ (محطة التسوق الواحدة) وذلك اختصارا للوقت والجهد.

ومع ذلك نحن نتفق معهم ،فالعاصمة بحاجة إلى فنادق متطورة وقرى سياحية كما هي بحاجة إلى مدن سكن عصرية متكاملة الخدمات ومدن طبية تعالج أبناءها .وفي هذا الإطار نحن ندعو إلى أهمية التنسيق بين هيئات الاستثمار في المحافظات كافة وعدم تشتيت الجهود المبذولة وتوزيع المشاريع حسب الميزة الاقتصادية لكل منها ،وبالتالي ليس من العيب أن تتخصص بغداد ببعض القطاعات ،كالتجارة والخدمات السياحية أو غيرها على أن يكون ذلك وفق تخطيط مسبق ومع ذلك نحن ندعو هيئة استثمار بغداد إلى تنويع مشاريعها ونشد على أيدي العاملين فيها لأن نجاحهم هو نجاح لبغداد وهو ما يبدو قريب إن شاء الله.

عدّت البلاد مكاناً واعداً للعمل بالمنطقة

شركات عالمية لـ (المدى): السوق العراقية وجهتنا المقبلة

□ بيروت /خاص بالمدى

أكدت كبرى شركات الوساطة المالية والتداول في المنطقة والعالم أن العراق يمثل وجهتها المقبلة و أن المستقبل القريب سيشهد دخول أسواق العملة العالمية إلى هذا البلد ، عبر آليات استثمار فعالة ونشطة تسهم في تحقيق حراك على المستوى الاقتصادي بالتزامن مع ربط العراق بالأسواق المالية العالمية.

وكانت العاصمة اللبنانية بيروت قد شهدت قبل أيام توقيع شركة أكسيس كابيتال (ش.م.ل) اللبنانية وهي شركة وساطة مالية لبنانية مرخصة ومنظمة من قبل مصرف لبنان (بي دي إل) وشركة إي دي إس سيكيوريتيز المتخصصة بالوساطة المالية والتداول وتتخذ من أبوظبي مقراً لها، اتفاق تعاون حضرته (المدى) وركز على العمل على تحقيق المزيد من الفوائد المجزية للمتداولين بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة على أن توفر "أكسيس كابيتال" نسخة "عروض البطاقات البيضاء" من منصة التداول الالكتروني MT٤ التابعة لإي دي إس سيكيوريتيز، والتي بدورها ستمنح العملاء الحصول على السيولة وأقل فروقات في الأسعار.

وقال رئيس مجلس إدارة "أكسس كابيتال" وليد أبو سليمان لـ "المدى" على هامش حفل التوقيع إن السوق العراقي يمثل وجهة مثالية لكل الشركات العالمية المعنية بأسواق المال ، لكنه استدرك بالقول إن "دخول أسواق المال الحديثة والمنتشرة عبر العالم إلى السوق العراقي يتطلب المزيد من الجهود الإعلامية والتوعوية ، لبيان إمكانات سوق المال العالمي وفوائد الاستثمار فيه ، ناهيك عن توضيح مستويات الأمان بالنسبة للمستثمر ، وارتباط السوق بكبرى المصارف العالمية ناهيك عن البنوك المركزية في المنطقة".

ومضى أبو سليمان للقول :"تتسم أسواق التداول بالعملات الأجنبية بالتنافسية الشديدة، وفي هذا السياق نعتقد بأن رؤية الشركات يجب أن تكون متقدمة ومبتكرة من أجل تزويد العملاء بأفضل الفرص الاستثمارية على الإطلاق".

أما فيليب غانم، نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة إي دي إس سيكيوريتيز فأكد لـ "المدى" بدوره أن السوق العراقية من أكثر الأسواق الواعدة في المنطقة ، وان شركته التي تم تأسيسها في الإمارات العربية المتحدة وتحت إشراف المصرف المركزي الإماراتي برأس مال يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار من أهدافها الانفتاح على كل الأسواق في المنطقة وخصوصاً السوق العراقي".وزاد "النهج الذي اتبعته أكسيس كابيتال ومستوى الخدمة والدعم التي تقدمه لعملائها يتماشى مع أسلوب إي دي إس سيكيوريتيز في تطوير أعمالها. تمتلك أكسيس قاعدة عملاء قوية في أنحاء بلاد الشام حيث سيستفيد المستثمرون هناك من السيولة والوسائل التقنية المتقدمة التي نقدمها. نحن نستثمر بشكل متواصل في منصات التداول الالكتروني وقطاع الخدمات، واستطاعت الشركة خلال فترة قصيرة جداً من الزمن، بتأسيس قطاع هام من الأعمال انطلاقاً من مقرنا الرئيسي في أبوظبي".

شركة أكسيس كابيتال هي شركة وساطة مالية، مرخصة ومنظمة من قبل مصرف لبنان المركزي (بي دي إل) بموجب رخصة رقم ١٤، وتعمل في هذا المجال منذ شهر يونيو ٢٠٠٨. وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تشمل إدارة الثروات والهندسة المالية وخدمات الاستشارات، بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات التنافسية للوساطة المالية عبر الانترنت أو عن طريق الهاتف والتي تشمل التسعير والرسوم والتنفيذ والدعم. وإن العمل مع طيف واسع من المستثمرين الأفراد والمؤسسات، سيقدم خدمات جلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وذكر مسؤولو الشركتين أن المنهج الذي سيتم اعتماده في المرحلة المقبلة يتمثل بالدخول الهادئ المقرون بالثقة إلى أسواق المال في المنطقة ومنها السوق العراقي ، وأكد أبو سليمان أن "الثقة" هي المعيار الأساسي لأعمالنا ، فنحن نصل إلى الأسواق بأنفسنا ونتواجد على الأرض ونتصل بكل الأطراف المعنية بالاستثمار المالي ، ناهيك عن أن السيرة المهنية للشركتين تشكلان عاملاً حاسماً في تكريس حضورهما الاقتصادي حيث تدير الشركتان محافظ مالية بمئات الملايين من الدولارات في دول مختلفة من العالم وتدخلان بقوة إلى سوق الذهب والفضة ، بما يقدم أعلى مستويات من الأرباح للمستثمرين وينمي الاقتصاد في البلدان التي نتوجه إليها".

تخلّف المصارف يعيق تنفيذ مشروع المقسم الوطني

□ بغداد /المدى

أكد الخبير المصرفي سمير النصيري أن مشروع المقسم الوطني الذي يروم البنك المركزي اعتماده يواجه عدة تحديات يجب تجاوزها لتحقيق النجاح.

وقال النصيري لـ/ لدنانير / إن مشروع المقسم الوطني بحاجة إلى قاعدة بيانات واسعة وكوادر متخصصة في أنظمة المدفوعات التي يعانيها القطاع المصرفي من عدم توفرها على نطاق واسع.

ولفت إلى أن المصارف الخاصة بحاجة إلى ثقافة في هذا المشروع. يذكر أن البنك المركزي أعلن خلال الفترة السابقة التعاقد مع شركة برايك هولتر العالمية المتخصصة لاعتماد هذا المشروع وإدارته ،والذي يفيد بالوصول للعالمية في الدفوعات .

وكان البنك المركزي العراقي قد كشف عن إدخاله ٥٣ مصرفا كأعضاء في مشروع المقسم الوطني الذي سيمكن الشخص حامل البطاقة الائتمانية من السحب المالي من أي مصرف في عموم البلاد دون الحاجة إلى الاعتماد على فروع المصرف الذي أودع فيه.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد في تصريح صحفي سابق تم إدخال ٥٣ مصرفا كأعضاء في مشروع المقسم الوطني الخاص بالبطاقة الائتمانية والتي ستكون تحت رقابة البنك المركزي.

وأضاف إن البنك المركزي بصدد اختيار شركة رصينة لتقديم عروضها لمشروع المقسم الوطني للبطاقة الائتمانية. وتساعد الوكالة الأميركية للتنمية العراق في إنجاز مشروع المقسم الوطني الذي سيؤسس لشراكة بين المصارف العراقية .

المناطق الحرة توقّع عقوداً مع شركات استثمارية

□ بغداد /المدى

أعلنت الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة لوزارة المالية توقيعها عددا من العقود الاستثمارية في المنطقة الحرة بخور الزبير ونينوى .

وقال مدير عام الهيئة الأستاذ صباح صالح القيسي في بيان صحفي تلقت وكالة كل العراق [أين] نسخة منه أمس إن " شركة ربان السفينة للمقاولات العامة المحدودة أبرمت عقدا للاستثمار في المنطقة الحرة بخور الزبير بمساحة بلغت ٥١٦٠م٢ " . وأضاف إن " المشروع متخصص في المساهمة باستثمار رؤوس الأموال في مجال المقاولات العامة والقيام بأعمال المقاولات الإنشائية والكهربائية" . وأوضح القيسي أن " شركة دلتا التكامل للخدمات البيئية وقعت عقدا لاستثمار مشروع في خور الزبير بمساحة بلغت ٢٠٠٠م٢ ، فيما أبرمت شركة جوهرة البخيت للتجارة العامة وتجارة السيارات الكورية المحدودة عقدا للاستثمار في المنطقة الحرة بنينوى بمساحة بلغت ٥٠٠م٢" . وأشار القيسي إلى أن " تلك الشركات عراقية الجنسية وأعربت عن رغبتها بالدخول والاستثمار في المناطق الحرة نظرا لماشهدته من تطور وحركة استثمارية نشيطة في الآونة الأخيرة .

وزير النفط يدعو إلى إعطاء المجلس الاتحادي صلاحيات إدارة الثروة النفطية

□ بغداد / علي الكاتب

دعا وزير النفط عبد الكريم إلعيبي إلى إعطاء المجلس الاتحادي الصلاحيات المطلوبة لتمكينه من إدارة الثروة النفطية في العراق بالشكل الصحيح الذي تضمنته المواد الأساسية في الدستور ، كصلاحيات إدارة الثروة النفطية بشكل عام وكيفية اختيار أعضائه وآليات عقد الاجتماعات واتخاذ القرارات المناسبة وجاءت هذه الدعوة خلال مؤتمر صحفي عقد في بغداد وحضرته المدى . وقال إلعيبي : إن خلافا سيجعل العراق في وضع صعب جداً لايمكن تخطيه بسهولة ، كما أن وجود موارد اتحادية تتطلب وجود مؤسسة نفطية اتحادية كشركة تسويق وتصدير النفط (سومو) ، التي تكون مسؤولة حصراً عن تسلم كل المنتجات النفطية المختلفة كالنفط الخام والغاز الطبيعي وغيرها ، لتكون الإيرادات المتحققة موحدة واتحادية توزع بين أبناء الشعب العراقي . وأضاف إن إدارة جولات التراخيص يجب أن تديرها الوزارة بما يحقق مصالح الشعب العراقي ، لاسيما في موضوع الخبرات والإمكانات التي تمتلكها مع التنسيق والاستعانة بإمكانات الخبراء والاستشاريين وبالتعاون مع ممثلي الأقاليم والمحافظات ، بما يمكن الوزارة من إدارة جولات التراخيص بنجاح ، بما في ذلك تقديم خطة شاملة لمجلس التنقيب عن النفط والإنتاج والتصدير وهو موضوع مهم جداً ،كون النفط وصناعته يختلفان كثيرا عن بقية الصناعات الأخرى لأنه يعد صناعة مترابطة مع الخطة والمنشآت والهدف ، الأمر الذي يتطلب وجود خطة واضحة وموحدة للإنتاج والتصدير وارتباط ذلك بالتسويق ، الذي تقوم به (سومو) لدراسة الأسواق العالمية وتقييمها وبموجب قانون العرض والطلب وبيان آليات العقود .وأشار إلى أن محصلة السنتين والنصف الماضيتين للجولات الثلاثة الماضية التي نفذت كانت نتائجها ايجابية بحدود ١٥ مليار دولار أي بمعدل ٦ مليارات دولار ، وهي أرقام دون مستوى الطموح ، لكن يجب الأخذ بنظر الاعتبار الصعوبات والعقبات التي يمر بها العراق خلال السنوات الماضية والتي لو أدخلت في معادلة حسابية بسيطة نجده إنجازاً جيداً . وفي مجال تنفيذ العقود نجد هناك زيادات متحققة خلال السنتين الماضيتين بنحو ١٠-٢٧٪ للعقود خلال سنتين بدلا من ٣ سنوات وزيادة متحققة بنسبة ١٠٪ أي بمعدل الضعف وبمدة اقل ، ومشروع حقل الأحدب أنجز تنفيذه بمدة اقل بسنتين وبكلفة اقل مما هو مخطط له وبمعدل إنتاج يبلغ ١٤٠ ألف برميل يوميا بدلا من ١١٥ ألف برميل ، وحقل الحلفاية بزيادة إنتاج بلغت ١٠٠ ألف برميل وبمدة اقل من المخطط لها ، فضلا عن خططنا للاستثمار في حقول أخرى كمجنون وبدره وغيرها . وشدد على أن للوزارة خططا أخرى في زيادة الإنتاج للسنوات القليلة المقبلة وتطوير القدرة التصديرية للعراق ، إذ من المتوقع تحقيق الزيادة التصديرية بواقع ٢،٠٠٩ مليون برميل يومياً في سنة ٢٠١٣ ، و٣،٥٠٠ مليون برميل في سنة ٢٠١٤ و٣،٧٥٠ مليون برميل في سنة ٢٠١٥ و٥ ملايين برميل في سنة ٢٠١٦ و ٦ ملايين برميل في سنة ٢٠١٧ ، والذي يطلع على واقع إنتاج وتصدير النفط العالمي يدرك تماما قدرات العراق وتأثيره في هذا الجانب لتحقيق الإيرادات ومضاعفة حجم قدرة العراق التصديرية .

برلماني يطالب بتأهيل أكبر مصنعين للسكر

□ بغداد /المدى

دعا مقرر لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب محما خليل، إلى تأهيل معملي تصنيع السكر في ميسان والموصل لدعم الاقتصاد الوطني من خلال سد الحاجة المحلية وتصدير الفائض منه إلى الخارج، مشيراً إلى أن العراق يمتلك أكبر معامل للسكر في المنطقة ومازال يستورد الطن الواحد من السكر بأكثر من (٨٠٠) دولار.وقال خليل بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء): يجب أن تصب كل الجهود الحكومية نحو تفعيل معملي تصنيع السكر لإعادة الحياة لهما وإعادتهما إلى العمل لأنهما يعدان من المصانع الكبيرة في المنطقة وذات إنتاجية عالية من مادة السكر الذي مازال العراق يستورد الطن الواحد منه بأكثر من (٨٠٠)دولار لتوفيره إلى مفردات البطاقة التموينية. وأضاف: إن عملية تفعيل معمل قصب السكر في ميسان ومعمل بنجر السكر في الموصل تتطلب وضع خطط علمية مشتركة ما بين وزارات الصناعة والزراعة والكهرباء، لكيفية زراعة قصب السكر في ميسان والبنجر في الموصل من قبل وزارة الزراعة ومن ثم تأمين الطاقة الكهربائية لهما من قبل وزارة الكهرباء بينما دور وزارة الصناعة كيفية تشغيل المعامل والأمور الأخرى المرتبطة بإنتاجهما ،ولفت إلى: أن هذين المعملين سيدران موارد مالية كبيرة للدولة لأن إنتاجهما كبير جداً يسد الحاجة المحلية ويجعل هناك فائضاً من السكر بإمكان العراق أن يصدره إلى الخارج، إضافة إلى أن الأموال السنوية المخصصة لتجهيز البطاقة التموينية لمادة السكر سترد إلى الدولة.

حركة السوق

اسعار المواد الغذائية

لحم عراقي	١٤,٠٠ الف دينار
دجاج مستورد	٤٠٠٠ آلاف دينار
برتقال	١٠٠٠ الف دينار
موز	١٠٠٠ الف دينار
تفاح	١٠٠٠ الف دينار
عنب	١,٥٠٠ الف دينار
تمر رطب	٢٠٠٠ الف دينار
بطاطة	٢٠٠٠ الف دينار
طماطة	٧٥٠ الف دينار

اسعار المواد الانشائية

طابوق	٧٥٠ الف دينار
سمنت	١٥٠ الف دينار
حديد تسليح	٨٥٠ الف طن
سمنت أبيض	١٨٠ الف دينار

اسعار العملات

الدولار ١١٢٤ ديناراً

اسعار النفط

خام برنت	١١٣	دولار
الخام الامريكي	٩٦,١٥	دولاراً